

أي تنمية مستدامة في العالم العربي الإسلامي؟

د. محمد غربي

كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة الشلف

مقدمة :

يشهد العالم تحولات سياسية واقتصادية عميقة منذ نهاية القرن العشرين ، حيث ظهرت عدة مفاهيم سياسية واقتصادية غذتها العديد من الأطروحات التي عملت على تحقيق مصالح دول ومجموعات مهيمنة في العالم ، فكان مفهوم العولمة ومفهوم التنمية المستدامة الأكثر بروزا وتأثيرا في الأدبيات السياسية والاقتصادية، فكانت مختلف النظريات والأفكار تنادي بضرورة تعميق مفهوم التنمية المستدامة على حساب مفهوم العولمة ذلك لأنها تعمل على استدامة الموارد الطبيعية لصالح الأجيال القادمة والمحافظة على الطبيعة ومكوناتها الايكولوجية دعما للتنمية الشاملة لصالح الشعوب ، خاصة وأن العولمة تعمل على دعم النمو الاقتصادي لصالح الدول الكبرى التي لا تكتثرت للهدم المباشر الذي تسببه للمكونات الطبيعية والبشرية والتأثير السلبي للتطور الصناعي الكبير ، والعالم العربي الإسلامي من بين أكثر مناطق العالم عرضة للتأثير السلبي للمخلفات الصناعية والانبعاث الغازية الصادرة عن الدول المتقدمة وعليه فما هي التنمية المستدامة وما هي أبعادها ؟ وما موقع العالم العربي الإسلامي من تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة ؟ وهل وفق في ذلك ؟

أولا: مفهوم و أبعاد التنمية المستدامة:

1. مفهوم التنمية المستدامة :

لا يوجد اتفاق حول تعريف التنمية المستدامة⁽¹⁾، وقد عرفت أول مرة في تقرير لجنة برونتلاند⁽²⁾، «بأنها التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار حاجات المجتمع الراهنة بدون المساس بقدرة الأجيال القادمة على الوفاء باحتياجاته » إلا أن هناك إجماع على أن عبارة التنمية المستدامة تشير إلى مجموعة واسعة من القضايا المختلفة ، وتقضى وجود منهج متعدد الجوانب لإدارة الاقتصاد والبيئة والاهتمامات البشرية و القدرة المؤسساتية ، كما يحتاج صانعو القرارات إلى المعلومات لاتخاذ الإجراءات اللازمة لإحراز تقدم نحو

التنمية المستدامة، وتشمل هذه المعلومات تحليل الوضع الراهن، وتحديد الاتجاهات ونقاط الضعف وأثر التدخلات، وتتيح المؤشرات لصانعي القرارات والسياسات أن يعرفوا ما إذا كانوا يسرون في الطريق الصحيح، ومدى إحراز التقدم نحو التنمية المستدامة⁽³⁾. وفي قمة الأرض التي عقدت في ريودي جانيرو سنة 1992، اتخذت التنمية المستدامة المفهوم الرئيسي للمؤتمر، الذي صدرت عنه وثيقة «الأجندة 21» والتي تحدد المعايير الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لكيفية تحقيق التنمية المستدامة، كبديل تنموي للبشرية للوقوف في وجه تحديات واحتياجات القرن الحادي والعشرون، كما أن قمة الأرض الثانية التي عقدت في سنة 2002 في جوهانسبورغ بجنوب إفريقيا تحت شعار «القمة العالمية للتنمية المستدامة».

إن للتنمية المستدامة جذور فكرية تمتد إلى السبعينات من القرن الماضي، حيث جاء في تقرير نادي روما المعنون «حدود النمو» Limets to Grwth في سنة 1970 أن الحدود البيئية للنمو الاقتصادي عامل هام في التنمية الاقتصادية، ثم أصدر الإتحاد الدولي لحماية الطبيعة تقريراً بعنوان «الإستراتيجية العالمية للمحافظة على الطبيعة» عام 1980 وأعتبر هذا التقرير رائداً في مجال المقاربات الراهنة المتعلقة بترابط الاقتصاد مع البيئة، وقد ظهر توافق بين مفهوم المحافظة على الطبيعة وبين التنمية الاقتصادية، ومنه انبثق وتأسس مفهوم التنمية المستدامة. بناء على هذا التحليل الذي يقر بوجود علاقة وطيدة تجعل من الاقتصاد والبيئة وحدة متكاملة⁽⁴⁾.

لقد ظهر مفهوم التنمية الملائمة للبيئة خلال مؤتمر ستوكهولم في سنة 1972 وهو مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة البشرية، ووضع هذا المفهوم من طرف السيدين «إنياسي ساش و موريسسترونج» Iniaci Sash, Mourice Strong حيث تم تصميم نموذج للتنمية يحترم البيئة ويولي عناية خاصة بالإدارة الفعالة للموارد الطبيعية، ويجعل التنمية الاقتصادية مرافقة للعدالة الاجتماعية وحماية البيئة، وكان هذا المؤتمر أول إنجاز في مجال وضع أسس النظام البيئي العالمي، وانبثق عنه برنامج الأمم المتحدة للبيئة Unep.

اتضح أن المفهوم الجديد الذي أصبح ينمو شيئاً فشيئاً، يعتمد على أطر مؤسسية تسمح بتحديد مجالات التدخل، من أجل تحقيق ثلاثة أهداف تتعلق بالتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والحذر البيئي في حين تتحدد مجالات التدخل في:

1. التحكم في استعمال الموارد .
 2. توظيف تقنيات نظيفة تتحكم في إنتاج النفايات وفي استعمال الملوثات .
 3. حصر معقول لموضع النشاطات الاقتصادية .
 4. تكييف أساليب الاستهلاك مع المعوقات البيئية والاجتماعية، بمعنى اختيار الأفضلية للحاجات على حساب الطلب.
- ويتحدد مفهوم الاستدامة» الذي ظهر حديثا كترجمة للكلمة الإنجليزية Sustainability في معنى الحفاظ على البيئة وصيانتها بشكل متواصل⁽⁵⁾ ، و تعد التنمية المستدامة من الناحية العلمية مصطلح متعدد الأوجه و يتحدد غالبا بالنسبة للفترة الزمنية المعينة ، أي بالسنيين و القرون.
- من خلال العديد من المساهمات الفكرية والعلمية وحتى السياسية، اتضح أن مفهوم التنمية المستدامة لم يتحدد بشكل نهائي بسبب عدم وضوح الرؤى الخاصة بكل فريق ، و قد بذل العلماء جهودا مضيئة لمجرد التوصل إلى تعريف يتفق عليه الجميع بشأن التنمية المستدامة ، وظل جزء من المشكلة يتعلق بتعارض أهداف أنصار البيئة وقادة الأعمال وعدم اتفاق الطرفين على هدف مشترك⁽⁶⁾، وعليه اتضح أن هذا المفهوم يسوده الكثير من اللبس و يتطلب الربط بين مختلف المجالات والتعامل مع بعض الأفكار المتباينة.
- و يستنتج مما سبق أن التعريف المقبول من طرف الجميع للتنمية المستدامة لم يتبلور بعد، ليتحصل على وضعه النهائي ومازال النقاش حوله قائما، حتى أنه يبقى المفهوم في حد ذاته مجهولا لدى الكثيرين ، فخلال سنتي 1997 ، 1998 ، وجد الباحثون أن حوالي 76% من عينة أشخاص استجوبوا حول المفهوم لم يطلعوا على هذا المفهوم⁽⁷⁾ .
- إن للتنمية المستدامة جانب إنساني لا بد من مراعاته خاصة في الدول النامية ، وقد اهتمت منظمة الأمم المتحدة بهذا الجانب عن طريق استعمال مصطلح التنمية البشرية المستدامة Human Development Sustainable⁽⁸⁾ ، والبعد الإنساني يركز على التنمية البشرية و يضعها من أولويات التكامل و التنمية حيث ثبتت الأمم المتحدة في سنة 1986 إعلان حقوق التنمية ، مؤكدة على أن الإنسان يشكل محور التنمية وهدفها ، ودعت إلى ضمان الوصول إلى مقومات ومصادر الحياة الكريمة للإنسان، كالتعليم والصحة والتغذية و السكن والتوزيع العادل للدخل .

تعريف تقرير برونتلاند للتنمية المستدامة:

يعتبر تقرير برونتلاند ثمرة عمل لمدة ثلاث سنوات، أعدته اللجنة الدولية للبيئة والتنمية التي تشكلت من أكثر من عشرين شخصية سياسية عالمية ومن خبراء البيئة والتنمية من مختلف دول العالم، ونشر هذا التقرير بأكثر من عشرين لغة، تناول التنمية المستدامة من منظور دولي ناقش أسباب تدهور البيئة العالمية التي كانت نتاج حالات الفقر والنمو السكاني في دول الجنوب والاستهلاك المفرط والتلوث في الشمال، وأكد أن مواجهة المشاكل البيئية المتفاقمة لا يمكن أن يتم إلا من خلال مجهود دولي تشارك فيه كل دول العالم عن طريق الأمم المتحدة .

وحسب التقرير فإن التنمية المستدامة لا بد أن تساهم في مكافحة الفقر في الدول النامية، وتخلق توازنا بين استخدام المواد في العالم الصناعي وبين قدرة الطبيعة على التحمل والتجديد، ولا بد أن تسود القناعة أن أنماط الاستهلاك الغربية لا يمكن أن تطبق في كل العالم لأن ذلك أكبر من قدرة الطبيعة على أن تتحملة .

إن منهجية لجنة برونتلاند تعرف التنمية المستدامة، بالدعوة إلى عدم استمرارية الأنماط الاستهلاكية السائدة في دول الشمال أوفي دول الجنوب، و تعويضها بأنماط استهلاكية و إنتاجية مستدامة، وحتمية الربط بين التنمية البيئية و الاقتصادية والاجتماعية، حيث لا يمكن الوصول إلى أي إريادية (استراتيجية) أو سياسة مستدامة بدون دمج هذه المكونات معا.

لقد توصلت اللجنة إلى تطوير المبدأ الاحترازي في البيئة، ويقوم هذا المبدأ على الشك في وجود تأثير بيئي سلبي لمنتج معين أو مادة معينة، دون وجود أدلة علمية ثابتة على ذلك لا يعني السماح بتداول المادة أو المنتج إلا بعد تقديم الأدلة العلمية التي تؤكد أو تنفي خطورته، غير أن تقرير برونتلاند لا يقدم تصنيف لأولويات التنمية المستدامة وخاصة بين الاقتصاد وحماية البيئة، حيث أن وثيقة الأجندة 21 وإعلان ريو، الصادران عن مؤتمر قمة الأرض سنة 1992 يقران بأن الاقتصاد وحماية البيئة لهما نفس القيمة في نطاق التنمية المستدامة، كما أنهما يرتبطان ببعضهما البعض، ولا بد أن يؤخذ هذا التكامل بعين الاعتبار عند تحديد استراتيجيات التنمية المستدامة مما يتطلب ضرورة إعطاء الأولوية للمنافع الاقتصادية قصيرة المدى لتتسبب في تدهور بيئي طويل الأمد، ويتحقق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي من خلال الاستثمار المنطقي للموارد الطبيعية بمعدلات

تضمن القدرة على التجديد، ومن هذا المنطلق نستنتج أن النظام الاقتصادي الرأسمالي الذي يقوم على الاستنزاف المتواصل للموارد الطبيعية، لا يمكن أن يحقق أبدا التنمية المستدامة والنظام الاقتصادي المركزي لا يحقق احتياجات الشعوب وبالتالي لا يمكن أن يكون مستداما .

إن الاستدامة لا تأخذ في الحسبان معيار النمو بمعنى الكثرة والزيادة في الأشياء ، خاصة في السلع الاستهلاكية ومعدلات الدخل الفردي، بل أن معيار النمو المستدام هو في العدالة البيئية العالمية والتوزيع العادل للموارد بين الدول ومابين الطبقات الاجتماعية داخل نفس الدولة.

ومن خلال ما ساقدم لاحقا من عناصر هذا الفصل ، سأحاول الإحاطة بهذا المفهوم الذي تتميز بالكثير من الغموض وعدم الثبات بسبب تأرجحه بين دعاة إرساء تنمية مستدامة خدمة للبيئة والإنسان، وبين المتسببين في المزيد من التدهور البيئي من حماة التوجه الرأسمالي، الذي لا يقيم لحماية البيئة أي اعتبار ولا يولي إلا بالمنافع المادية الآنية والربح السريع، على حساب الشعوب الضعيفة و انتهاك الطبيعة بكل مكوناتها، الأهمية التي يرى أنه الأحق بالسيطرة على العالم من خلال ما يملكه من تفوق اقتصادي و تقني هائل.

ثانيا: التنمية المستدامة من مؤتمر ريو إلى مؤتمر جوهانسبرغ؛

اعتبرت قمة ريو^(*) التي عقدت بمبادرة من الأمم المتحدة، أول قمة تبحث في البيئة والتنمية بصفة جادة ومميّزة ، وحضرها أكبر عدد من رؤساء الدول في التاريخ إذ قدر عددهم بـ 108 رئيس دولة، وكانت حدثا تاريخيا غير مسبوق من حيث المشاركة وعدد المبادرات الرامية إلى تعزيز أساليب التنمية الأكثر استدامة على المستوى العالمي، وكانت هذه القمة البوابة التي أسست لفهم أوسع وأعمق بين القادة السياسيين في العالم حول مدى أهمية التعاون الدولي في عدة مواضيع رئيسية ذات العلاقة بالمحافظة على البيئة.

وتوصلت قمة ريو إلى وضع عدد من المعالم البيئية و التنمية الهامة وعلى رأسها جدول أعمال القرن 21 «أجندة 21»، وإعلان ريو وميثاق التغير المناخي و ميثاق التنوع البيولوجي وإنشاء لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

. الأجندة 21 : كانت من أهم نتائج قمة ريو جدول القرن 21 وهو عبارة عن خطة عمل دولية للتنمية المستدامة و تقسم إلى أربعة مجالات في أربعين بنداً، تغطي نطاقا واسعا من القطاعات التي لا بد من الحفاظ عليها، خاصة الموارد الطبيعية وتعزيز دور المجموعات

المختلفة في إدارة هذه الموارد، كما تناولت مواضيع تنموية اجتماعية واقتصادية، كمحاربة الفقر وتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك ومعالجة الحركات السكانية وآليات تطبيق السياسات التنموية المستدامة.

لقد أدمج جدول أعمال القرن 21 الاهتمامات البيئية والاقتصادية والاجتماعية في إطار واحد للسياسات، ويحتوي على أكثر من 2500 توصية إضافة إلى مقترحات حول الحد من أنماط الاستهلاك المبذرة ومكافحة الفقر وحماية الغلاف الجوي والمحيطات والتنوع البيولوجي، وتشجيع الزراعة المستدامة، إلا أن جدول الأعمال القرن 21 تميز بوجود نقطتي ضعف كبيرتين تتعلقان بعدم الاهتمام بمصادر التمويل على المستوى المحلي والدولي، وضعف التوجه نحو تحديد الأولويات، بحيث سجل خلط بين جميع المواضيع المدرجة حتى أصبحت على نفس القدر من الأهمية.

. إعلان ريو: يتكون إعلان ريو من 27 مبدأ حول العمل البيئي و التنموي، إذ تناولت بعض تلك المبادئ الاهتمامات التنموية والحق في الحاجة إلى التنمية و مكافحة الفقر، بينما ركزت مبادئ أخرى على تعميق أدوار المجموعات الاجتماعية . لقد دعم إعلان ريو الأجندة 21 من خلال تحديد حقوق ومسؤوليات الدول في تحقيق تلك المبادئ وهي:

. الإنسان هو مركز اهتمام التنمية المستدامة، أي أن له الحق في حياة صحية منتجة ومنسجمة مع الطبيعة.

. أن للحكومات الحق السيادي في استغلال مواردها دون التسبب في ضرر بيئي للدول الأخرى.

. أن البحوث العلمية ذات النتائج غير المؤكدة يجب أن لا تؤجل العمل لمنع التدهور البيئي. الحد من الفقر و التقليل من الفئات المهمشة بالمقارنة مع المقاييس الدولية للمعيشة هما أساس التنمية المستدامة.

. المشاركة الكاملة للمرأة ضروري من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

. المسؤولية ملقاة على عاتق الدول المتقدمة من أجل تحقيق التنمية المستدامة، نظرا لدورها في التأثير السلبي على البيئة العالمية، وبالنظر إلى الموارد التقنية والمادية لديها. اتفاقية التغير المناخي: إن التغير المناخي هو مشكلة جديدة تهدد العالم، وقد جاء في الاتفاقية أن الخطوات التي يجب إتباعها، لا تحتل التأخير أو انتظار نتائج الدراسات العلمية غير

المؤكد، بالإضافة إلى حث الدول المتقدمة من أجل التكفل بتخصيص ميزانيات من أجل تنفيذ بنود الاتفاقية و تقديم الدعم المالي للدول النامية.

لقد توصلت الدول الموقعة على الاتفاقية سنة 1997 إلى توقيع بروتوكول كيوتو ، الذي يحدد الالتزامات بالحد من تأثير غازات البيت الزجاجي (الاحتباس الحراري) بالنسبة للدول الصناعية المدرجة في ملحق الاتفاقية، ويشرح البروتوكول آليات مختلفة لتطبيق تلك الالتزامات.

. اتفاقية التنوع البيولوجي: تهدف هذه الاتفاقية إلى حماية التنوع البيولوجي على كوكب الأرض من خلال حماية الأنواع و النظم البيئية، وتسعى إلى وضع أسس استعمال الموارد البيولوجية و التقنية، وتنص الاتفاقية على الدور السيادي للدول على مواردها البيولوجية. وقد تبني بروتوكول كارتاخين في يناير 2002 مسألة الأمن البيولوجي، حيث يسمح للدول بإعداد رغبتها في قبول السلع الزراعية المحتوية على الكائنات المعدلة وراثيا، كما نص البروتوكول على أن هذا النوع من السلع لابد أن يحمل ملصقا يبين ذلك⁽¹⁰⁾.

قامت الأمم المتحدة بعد مؤتمر ريو بعقد عدة مؤتمرات دولية في مجال التنمية المستدامة، فعقد مؤتمر حقوق الإنسان عام 1993، والسكان عام 1994 والتنمية الاجتماعية عام 1995 والمرأة عام 1995 و المستوطنات البشرية عام 1996 و الغذاء عام 1996. وكانت هذه المؤتمرات تهدف إلى إحداث تغيير جوهري في طبيعة مسيرة التنمية في العالم لتصبح أكثر استدامة و عدالة .

مدى تطبيق الأجندة 21: لم يكن تطبيق الأجندة 21 بالصورة التي كانت تهدف إليها مختلف الأوساط ، خاصة مؤسسات المجتمع المدني ، حيث عانت من التعثر و العشوائية وقلة توافر الإرادة السياسية و الالتزام المالي و الاقتصادي، وجاءت قمة جوهانسبورغ للوقوف على الإنجازات المحققة على مدى عشر سنوات من إعلان ريو، لذا قام الأمين العام للأمم المتحدة بإعداد تقرير حول تنفيذ البنود المشكلة للأجندة 21 ، حيث أشار إلى محدودية النتائج عند التطبيق و أن الأوضاع البيئية أصبحت أكثر تدهورا من ذي قبل وعليه وجب تداركها خلال مؤتمر جوهانسبورغ، حيث أشار الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره المقدم إلى المؤتمر التحضيري الثاني، المنعقد في نيويورك في سنة 2002 أن هناك فجوة في تنفيذ بنود الأجندة 21 تجلت خاصة في أربعة مجالات:

1. اتخاذ منهج غير متكامل للتنمية المستدامة ، إذ أن مفهوم التنمية المستدامة يؤكد

على العلاقة الوطيدة بين البيئة والتنمية، وهي تخدم الأهداف الاقتصادية والاجتماعية و البيئة، إلا أن البرامج والسياسات على الصعيدين الوطني والدولي كانت أقل بكثير من مستوى التكامل المأمول.

2. بقاء أنماط غير مستدامة للاستهلاك والإنتاج واستمرار تعرض النظام الطبيعي للخطر.
3. عدم وجود سياسات وبرامج مناسبة في مجالات المال والتجارة والاستثمار والتقانة والتنمية المستدامة، فالعالم الذي غرق في عوامة الاقتصاد الرأسمالي، أصبح لابد عليه أن يعطي تلك السياسات والبرامج التماسك اللازم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، كما أن السياسة المتبعة إزاء قضاياها، مازالت مجزأة تحكمها اعتبارات قصيرة الأجل.
4. الافتقار إلى الموارد المالية اللازمة لتنفيذ جدول أعمال القرن 21 حيث لم تتحسن آليات نقل التقانة، وقد انخفضت المساعدات الإنمائية الرسمية منذ عام 1992 وكبحت أعباء الديون من الخيارات المتاحة للدول النامية واتسمت التدفقات الموجهة للاستثمار الخاص بالتذبذب ولم تستفد منها سوى دول قليلة⁽¹¹⁾.

ثالثا. أبعاد التنمية المستدامة:

جاء مفهوم التنمية المستدامة بعدة خصائص تتمحور حول الربط العضوي بين الاقتصاد و البيئة والمجتمع، بحيث يجب النظر إلى هذه المكونات الثلاثة بشكل متصل ومتكامل الجوانب:

. الجانب الاقتصادي: النظام المستدام اقتصاديا هو النظام الذي يتمكن من إنتاج السلع والخدمات بشكل مستمر، وأن يحافظ على مستوى معين قابل للإدارة من التوازن الاقتصادي بين الناتج الكلي وحجم الديون. وأن يحد من الانعكاسات الاجتماعية السلبية الناتجة عن تطبيق سياسات اقتصادية معينة.

. الجانب البيئي: الاستدامة البيئية تعني المحافظة على قاعدة ثابتة من الموارد الطبيعية، تحد من الاستنزاف الزائد للموارد المتجددة وغير المتجددة، ويتضمن ذلك حماية التنوع الحيوي والتوازن الجوي وإنتاجية التربة والأنظمة البيئية الطبيعية الأخرى التي لاتصف عادة كموارد اقتصادية.

. الجانب الاجتماعي: استدامة النظام الاجتماعي تتصل بتحقيق العدالة في التوزيع، وتوفير الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم إلى مستحقيها والمساواة في الحقوق الاجتماعية والمشاركة السياسية و الشعبية.

تختلف التحاليل في تحديد أبعاد التنمية المستدامة، حسب الخلفيات التي تبني عليها هاته التحاليل، فالاقتصاديون يركزون على الأهداف الاقتصادية أكثر من غيرها، ودعاة حماية البيئة يركزون على حماية الطبيعة، ويشدد الاجتماعيون على مبادئ العدالة الاجتماعية وتحسين نوعية الحياة⁽¹²⁾.

و سأتطرق فيما يلي إلى تلك الأبعاد بالشرح و التفصيل:

1. البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة: يتعلق المنظور الاقتصادي باستمرارية في تعظيم الرفاه الاقتصادي لأطول فترة ممكنة، ويتحدد هذا الرفاه عادة بمعدلات الدخل والاستهلاك و يشمل ذلك الكثير من مقومات التقدم الإنساني مثل الطعام والسكن والنقل والملبس والصحة والتعليم، ويرى بعض الاقتصاديون أن الناحية البيئية لها أهمية أيضا خاصة ما يسمى بالرأسمال الطبيعي، الذي يعني بعض الموارد الطبيعية ذات القيمة الاقتصادية والتي يقوم عليها النظام الاقتصادي حتما مثل النبات والتربة والحيوانات والأسماك وخدمات النظام البيئة الطبيعية مثل تنظيف الهواء و تنقية المياه.

2. البعد البيئي: يركز البيئيون في معالجتهم للتنمية المستدامة على مفهوم «الحدود البيئية التي مفادها أن لكل نظام بيئي طبيعي حدود لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف، وأي تجاوز للقدرة الطبيعية يعني تدهور النظام البيئي حتما، فالاستدامة من المنظور البيئي تعني وضع حدود أمام الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث، وأنماط الإنتاج السيئة وإهدار الثروة المائية وتدمير الغابات ويتحدد ذلك في الآتي⁽¹³⁾:

أ. حماية الموارد الطبيعية: تحتاج التنمية المستدامة إلى حماية الموارد الطبيعية اللازمة لإنتاج المواد الغذائية والوقود، ابتداء من حماية التربة إلى حماية الأراضي الزراعية إلى حماية أماكن صيد الأسماك ، مع ضرورة التوسع في الإنتاج لتلبية احتياجات السكان الآخذين في التزايد.

ب. حماية المياه: تقل إمدادات المياه في بعض المناطق ، ويهدد الاستنزاف العشوائي مياه الأنهار وضخ المياه الجوفية بمعدات غير مستدامة، كما أن النفايات الصناعية والزراعية والبشرية تلوث المياه السطحية والمياه الجوفية وتهدد البحيرات، فالتنمية المستدامة تعني صيانة المياه بوضع حد للاستخدامات غير المبررة وتحسين كفاءة شبكات المياه، مع تحسين نوعية الماء و عقلنه سحب المياه السطحية، مما يساعد على تجديدها.

ج . تقليص ملاجئ الأنواع البيولوجية: تعاني مساحات الأراضي القابلة للزراعة والتي

لم تدخل في نطاق الأراضي المزروعة، وتستعمل كملاجئ للأنواع الحيوانية والنباتية من التدهور والإهمال، وتتعرض الغابات المدارية والنظم الإيكولوجية للشعب المرجانية والغابات الساحلية والغابات الساحلية وغيرها من الملاجئ الفريدة لتدمير سريع، كما أن انقراض الأنواع الحيوانية والنباتية أخذ في التسارع، والتنمية المستدامة في هذا المجال تعني صيانة ثراء الأرض في التنوع البيولوجي للأجيال القادمة.

د. حماية المناخ من الاحتباس الحراري: تعني التنمية المستدامة في هذا المجال عدم المخاطرة بإجراء تغييرات كبيرة في البيئة العالمية. كزيادة مستوى سطح البحر أو تغير أنماط سقوط الأمطار و الغطاء النباتي، أو زيادة الأشعة فوق بنفسجية. تؤدي إلى إحداث تغيير في الفرص المتاحة للأجيال المقبلة، أي الحيلولة دون زعزعة استقرار المناخ أو النظم الجغرافية الفيزيائية والبيولوجية، أو تدمير طبقة الأوزون الحامية للأرض من جراء أعمال البشر.

3. البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة: يركز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة على اعتبار الإنسان هو جوهر التنمية وهدفها النهائي، ويهتم هذا البعد بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوزيع الموارد و تقديم الخدمات الاجتماعية الرئيسية إلى كل المحتاجين لها، إضافة إلى مشاركة الشعوب في صنع القرارات التي تؤثر على حياتهم بكل شفافية ومن أجل تحقيق التنمية المستدامة، لابد من إحداث تغييرات جوهرية في الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية على الأخص، على أن يكون هذا التغيير على مستوى القاعدة الشعبية، ولإحداث تغييرات إيجابية وفعالة لابد من تحقيق الأهداف التالية:

أ - تثبيت النمو الديموغرافي: تعمل التنمية المستدامة على تحقيق تقدم كبير في سبيل تثبيت النمو السكاني، ذلك لأن النمو السريع يحدث ضغوطا عادة على الموارد الطبيعية وعلى قدرة الحكومات على توفير الخدمات، كما أن هذا النمو عندما يحدث في منطقة ما، يحد من التنمية ويقلص من قدرة الموارد الطبيعية المتوفرة على إعالة السكان⁽¹⁴⁾.

ب - أهمية توزيع السكان: إن التوجه نحو توسيع المناطق الحضرية، لاسيما تطور المدن الكبرى، يؤدي إلى عواقب وخيمة على البيئة، فالمدن تقوم بتركيز النفايات والمواد الملوثة فتسبب في كثير من الأحيان في أوضاع تضر بصحة الإنسان، وتدمر النظم الطبيعية المحيطة بها، من هنا فإن التنمية المستدامة تعني النهوض بالتنمية الفردية والرفع من مستوى معيشة سكان البوادي من أجل تثبيتهم في مناطقهم والحد من الهجرة إلى المدن،

هذا يكون عن طريق اعتماد تدابير شاملة كالإصلاح الزراعي، ج. الصحة و التعليم: يحتاج التطور الاقتصادي والاستغلال الأمثل للقوى البشرية إلى اعتماد عملية تطوير صحي للسكان، فالسكان الأصحاء الذين يتمتعون بتغذية جيدة ومستوى جيد من التعليم، يساعدون بشكل إيجابي في دعم التنمية الاقتصادية، والتعليم يلعب دور توعوي أيضا خاصة لدى طبقات المزارعين والفلاحين، فيدفعهم إلى المحافظة على الأراضي الزراعية وحماية الغابات و موارد التربة والتنوع البيولوجي، وبالتالي إحداث تنمية مستدامة لهذه الموارد.

د. أهمية دور المرأة: بالرغم من الدور الأساسي الذي تلعبه المرأة خاصة في الدول النامية فهي التي تقوم بالزراعة المعيشية، والرعي، وجمع الحطب والقيام بالأعمال المنزلية و تربية الأطفال والمحافظة على البيئة، إلا أنها في المقابل تعاني من الإهمال الصحي والتعليم مقارنة بالرجل، لذا فالمرأة الأكثر تعليما لديها فرص أكبر لتنظيم الأسرة، والتربية الجيدة لأطفالها، ومن شأن الاستثمار في صحة المرأة وتعليمها أن يؤدي إلى استدامة في مختلف المجالات المحيطة بدور المرأة.

4 . البعد السياسي للتنمية المستدامة: تمثل التنمية المستدامة مشروعا للسلام والديمقراطية، فهي قاعدة للحوار شمال جنوب، وتؤدي إلى المصالحة بين نماذج التنمية المختلفة، حيث تقوم المبادئ المؤسسة للتنمية المستدامة على مبادئ الديمقراطية بشكل واسع، إذ تدعو إلى مشاركة السكان في مختلف مراحل الاختيارات السياسية وعلى جميع المستويات الإقليمية، وتختلف مفاهيم التنمية المستدامة، إلا أنها متكاملة وتحتاج إلى النموذج الحاكم الرشيدة أي مبادئ الحكم الراشد الذي يسمح بترقية الاستدامة الاجتماعية للمشاريع، ويتعلق الأمر أيضا بالمحافظة على القيم الاجتماعية و التقاليد و المؤسسات.

وتتضمن التنمية المستدامة أيضا ضرورة إخضاع الشركات والدول للنهج الديمقراطي التشاركي في الإدارة، وتشجيع مشاركة المواطنين في عملية اتخاذ القرار والسعي نحو العدالة والمساواة في استثمار الموارد الطبيعية، والوصول إلى المنافع المشتركة للطبيعة ومن أهم ما جاء في مؤتمر ريو مبدأ «المسؤوليات المشتركة والمتباينة»، حيث يؤثر هذا المبدأ العلاقة بين دول الشمال والجنوب، ويقر بأن حماية الطبيعة من مسؤوليات الدول المتقدمة والنامية، ويتحتم عليهم جميعا تأمين التنمية المستدامة، لكن مدى استجابتها

لهذه المسؤوليات تتباين على حسب تباين قدراتها المادية والتنمية والاقتصادية، ويمكن تلخيص الآليات التي يمكن من خلالها تحقيق التنمية المستدامة في:

1. أسلوب الحكم الديمقراطي الراشد: تحتاج التنمية المستدامة على المستوى السياسي إلى مشاركة المواطنين في القرارات، وفي التخطيط لهذه القرارات لسبب عملي هو أن جهود التنمية التي لا تشارك الجماعة المحلية كثيرا ما يصيبها الإخفاق، لذلك فإن اعتماد الأسلوب الديمقراطي في الحكم يشكل القاعدة الأساسية للتنمية المستدامة في المستقبل.
2. تطوير أدوات الاقتصاد البيئي والاعتماد عليها في إدارة الانتماء الوطني والعالمي، كبديل في أدوات الاقتصاد الرأسمالي، الذي يعتمد على مؤشرات النمو ويتجاهل الأضرار التي قد تلحق بالبيئة.

3. توفير أدوات الإدارة البيئية السليمة: حيث أن نظم الإدارة البيئية المتكاملة هي أول خطوة في اتجاه التنمية المستدامة، وهي وسيلة عملية وفعالة لاستعمال البعد البيئي في السلوك الإداري والثقافة الإدارية للمؤسسات العامة والخاصة.

5. البعد الأخلاقي للتنمية المستدامة: لا يمكن تعريف التنمية المستدامة دون بحث أهمية الأخلاق والثقافة وهذا من خلال زاويتين هامتين، الأولى تتعلق بالعلاقة بين الإنسان وأخيه الإنسان، أما الثانية فتخص العلاقة بين الإنسان والأرض والنبات والحيوان في العالم بأسره، لقد لوحظ على سبيل المثال . من أجل فهم الطرح السابق . أن الولايات المتحدة الأمريكية تقوم باستيراد أكثر من نصف حاجاتها من الطاقة، وبالتالي فإن الفرد يستهلك ما بين 30 إلى أربعين مرة ما يستهلكه الفرد من الطاقة والموارد الطبيعية وبقية موارد العالم وما يعادل 200 مرة قدر ما يستهلكه الفرد في العديد من الدول المتخلفة.

إن استيراد الولايات المتحدة وغيرها من الدول الغربية للكثير من الوقود و المواد المعدنية الخطيرة ، يؤدي ذلك حتما إلى الإضرار بالإنسان مما يستوجب تغيير لثقافتنا أو إصلاحها بما يقودنا إلى إحداث تنمية مستدامة، وتشير الأبحاث التي قام بها أدكر كارلسون أن تضاعف عدد سكان الدول الفقيرة، يزيد استهلاك العالم من الموارد بمقدار سدس الزيادة الناجمة عن تضاعف عدد السكان في الدول الغنية، كما لاحظ⁽¹⁵⁾ كارول جون ستينهارات أن أفضل ما يمكن أن تقدمه تكنولوجيا الطاقة هو جعل الأشياء أكثر تنظيما في الوقت الذي نناضل فيه من أجل تغيير عاداتنا». وهناك رأي آخر يدافع عنه ستفرز يتعلق برؤية عالمية جديدة تنطوي على إجراء تغيير جذري في الاتجاهات والقيم، بينما

ذهب الكثير من الباحثين إلى ضرورة أخذ الأبعاد الدينية بعين الاعتبار⁽¹⁶⁾.

وتعتقد الدول النامية أن التنمية المستدامة لا بد أن تصاحبها الأخلاق الهادفة إلى دفع التنمية قدما من أجل تقليل التفاوت والتباين في أساليب الحياة والاستهلاك العالمي، تحسين البيئة المحلية والحفاظ عليها، للإسهام في حل مشكلات إدارة البيئة العالمية الخطيرة، مثل تغير المناخ العالمي ومشكلات المحيطات والغابات، حيث أن الأخلاق البيئية ترمي إلى الاعتقاد بأن جميع النباتات والحيوانات التي خلقت على الأرض وجدت لخدمة الإنسان والاعتقاد بأن الحياة كلها تمثل جزء من الخلق وبالتالي يجب احترامها وحمايتها. يركز بعض الاقتصاديون على وجهات النظر النفعية التي تعتقد أن الأنواع الأخرى ليس لها قيمة مادية حقيقية ومن ثم ينبغي أن تعتمد الحماية الإيكولوجية على ما إذا كانت تلك الأنواع تمثل فائدة اقتصادية مباشرة أو فائدة غير مباشرة من خلال الحفاظ على النظام البيئي، والحضارة الإنسانية منذ بروز ثقافة الصيد والالتقاط إلى الزراعة ثم التصنيع والتكنولوجيا المتقدمة قد أدت إلى انقراض العديد من الأنواع وتهدد باقي آلاف الكائنات الأخرى.

ولتفادي الصراعات المستقبلية بين عملية استخدام الأرض والنشاطات الاقتصادية والمحافظة على الأنواع والأراضي لا بد من إيجاد تفاعل بين جميع النظم الاقتصادية وكذا الطبيعية وتدفق المواد والطاقة ومصطلح النظام الطبيعي يشمل البيئة الطبيعية المحيطة وأيضا النظم الحيوية والمواد الطبيعية ويشير النظام الاقتصادي إلى عوامل إنتاج السلع والخدمات.

إن الأبعاد الأخلاقية للتنمية المستدامة تتركز في الأساس على عدم انتهاك حق الإنسان في الحياة الكريمة في كامل المعمورة من خلال إرساء علاقة إيجابية بين الإنسان وأخيه الإنسان، فلا يجب استغلال القوى العظمى لخيرات الدول الفقيرة إذ عليها أن تنظر إليها بنظرة تحقق العدالة والمساواة في العلاقات الاقتصادية، كما يجب أن تكون العلاقة بين الإنسان والطبيعة علاقة تقوم على احترام الأنواع المختلفة من المخلوقات والحفاظ على البيئة وعدم انتهاك حقوق الأجيال القادمة في الاستفادة من مقدرات الطبيعة ومخزونها وذلك بعدم الاستغلال المفرط للثروات الطبيعية وإيقاف كل أشكال التلوث ورمي النفايات السامة والمواد الصناعية التي تؤثر على الهواء والمياه العذبة.

إن أبعاد التنمية المستدامة تتميز بالتكامل في قضايا تنمية محددة، خاصة في مجال

الحياة والغذاء والصحة والمأوى والخدمات والطاقة والتعليم والدخل.

رابعاً. قياس التنمية المستدامة :

يواجه مفهوم التنمية المستدامة معضلة الحاجة إلى تحديد المؤشرات Indicators التي تؤدي لقياسها، حيث تساهم هذه المؤشرات في تقييم مدى تقدم الدول والمؤسسات في ميادين تحقيق التنمية المستدامة بشكل فعلي، وهذا ما يترتب عليه اتخاذ القرارات الوطنية والدولية حول الالتزام بالأخذ بمبادئ التنمية المستدامة، وتشير معظم التقارير المقدمة إلى هيئة الأمم المتحدة حول تنفيذ الحكومات لخطط التنمية المستدامة ، إلى المشاريع التي نفذت والاتفاقيات التي تم التوقيع عليها ومعظمها يحمل مؤشرات إيجابية، وعدم احتوائها على تقييم نقدي حقيقي لأنها من إعداد مؤسسات حكومية⁽¹⁷⁾

وقد حاولت لجنة التنمية المستدامة في الأمم المتحدة ، تحديد مؤشرات معتمدة للتنمية المستدامة، إلا أنها لم تنتشر على المستوى العالمي حتى الآن، كما لم يتم التوصل إلى وضع دراسة مقارنة بين الدول في مختلف قضايا التنمية المستدامة ، إلا من خلال مؤتمر دافوس الاقتصادي أين تم نشر مؤشرات الاستدامة البيئية سنة 2002 ، حيث قدم المنتدى الاقتصادي العالمي دراسة حول مؤشرات التنمية المستدامة لسنة 2002 وقدمت لاجتماع منتدى دافوس، وشملت الدراسة 182 دولة ولم تحظى هذه المؤشرات بإجماع الدول، لأنها أهملت كافة التأثيرات البيئية للدول خارج حدودها وبالتالي سمح ذلك بتقدم الدول المتقدمة خاصة الولايات المتحدة في قائمة الدول ذات الاستدامة العالية.

يعتمد قياس الاستدامة البيئية على 20 مؤشراً يستخدم لإجراء دراسة مقارنة للدول لمعرفة مدى نجاحها في تحقيق التنمية المستدامة، تعتمد على منهج علمي واضح يساعد على تحليل الخطط السياسية والاقتصادية والبيئية، وتعتمد هذه الدراسة على خمس مكونات للاستدامة البيئية هي كالآتي:

1. الأنظمة البيئية: تتعلق الاستدامة البيئية للدولة بالمدى الذي تتمكن فيه من الحفاظ على أنظمتها الطبيعية في مستويات صحية إيجابية.
2. تقليل الضغوطات البيئية: يكون ذلك بالتقليل من الضغوطات البشرية على البيئة إلى درجة عدم وجود تأثيرات بيئية كبيرة على الأنظمة الطبيعية.
3. تقليل الهشاشة الإنسانية: يتعلق ذلك بالأنظمة الاجتماعية و السكان وعدم تعرضهم المباشر للتدهور البيئي.

4. القدرة الاجتماعية و المؤسساتية: تكون الدولة ذات استدامة بيئية بالنظر إلى المدى الذي تكون فيه قادرة على إنشاء أنظمة مؤسساتية واجتماعية قادرة على الاستجابة للتحديات البيئية .

5. القيادة الدولية: تكون الاستدامة البيئية للدولة بالنظر إلى تعاونها الدولي من أجل تحقيق الأهداف المشتركة في حماية البيئة العالمية وتخفيض التأثيرات البيئية العابرة للحدود⁽¹⁸⁾.

من خلال ما سبق ذكره نستنتج أن هناك مقياسا جديدا للتنمية المستدامة، يتمثل في مقياس دافوس إلا أنه لا يمكن اعتباره مقياسا عالميا حقيقيا، بالمقارنة مع ما قدمته لجنة التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة من مؤشرات أكثر دقة وشمولية، وسميت بمؤشرات الضغط والحالة والاستجابة Pressure – State – Response Indicators، لأنها تميز بين مؤشرات الضغط البيئية كالنشاط الإنساني، التلوث وانبعاث الكربون، ومؤشرات تقييم الحالة الراهنة مثل نوعية الهواء والمياه والتربة ومؤشرات الاستجابة مثل المساعدات التنموية.

تشكل المؤشرات من أربع مجموعات رئيسية ، انطلاقا من تعريف التنمية المستدامة وهي مؤشرات اقتصادية، واجتماعية، وبيئية ومؤشرات مؤسساتية أو الإدارة البيئية، وتتمحور هذه المؤشرات حول القضايا الرئيسية التي تتضمنها توصيات الأجندة 21، التي تشكل الإطار المناسب للعمل البيئي في العالم، والتي حددتها لجنة التنمية المستدامة للأمم المتحدة وقد تناولت القضايا المتعلقة بالمساواة الاجتماعية وأنماط الاستهلاك والإنتاج السكن، الأمن، الصحة، التعليم، الغلاف الجوي، الأراضي، البحار والمحيطات والمناطق الساحلية، المياه العذبة النقل، الطاقة، النفايات الصلبة، الزراعة، التقنية، التصحر والجفاف، الغابات، السياحة البيئية، التجارة، القوانين التشريعات والأطر المؤسساتية، وتتمثل مؤشرات التنمية المستدامة فيما يلي:

أ. المؤشرات الاجتماعية: وتشكل مما يلي:

1. المساواة الاجتماعية: تعتبر أحد أهم القضايا الاجتماعية في التنمية المستدامة، وتتعلق بنوعية الحياة والمشاركة العامة والحصول على فرص الحياة والمساواة في توزيع الموارد والحصول على العمل والخدمات العامة، وعدالة الفرص ما بين الأجيال وتمكين الأقليات العرقية والدينية من الوصول إلى الموارد المالية والطبيعية.

ولقياس المساواة الاجتماعية لابد من اعتماد العنصرين التاليين:
 .الفقر: يقاس عن طريق نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر ونسبة العاطلين عن العمل.
 .المساواة في النوع الاجتماعي: تقاس عن طريق حساب مقارنة بين معدل أجر المرأة بمعدل أجر الرجل.

2. الصحة العامة: ترتبط الصحة بالتنمية المستدامة، ذلك أن الحصول على مياه الشرب النظيفة والغذاء الصحي والرعاية الصحية المناسبة تعد من أهم مبادئ التنمية المستدامة، أما الفقر وتزايد التهميش السكاني وتلوث البيئة المحيطة وغلاء المعيشة، يؤدي إلى تدهور الصحة العامة وبالتالي فشل تحقيق التنمية المستدامة، وتعاني الدول النامية من تدني الخدمات الصحية والبيئية ولم يواكب تطورها، التطور الاقتصادي وغلاء المعيشة وتتمثل المؤشرات الصحية في:
 . حالة التغذية: تقاس بالحالة الصحية للأطفال،
 . الوفاة: وتقاس بمعدل الوفيات تحت خمس سنوات و العمر المتوقع عند الولادة،
 . الرعاية الصحية: يقدر بنسبة السكان القادرين على الوصول إلى المرافق الصحية، ونسبة التطعيم ضد الأمراض المعدية لدى الأطفال،
 . الصحة الاجتماعية: وتقاس بنسبة السكان الذين يحصلون على مياه الشرب الصحية ولهم ربط بمرافق تنقية المياه⁽¹⁹⁾.

3. التعليم: التعليم هو عملية مستمرة وبالتالي هو من المتطلبات الرئيسية لتحقيق التنمية المستدامة، وقد تم التركيز على التعليم في مختلف أطواره في الأجندة 21، فهو من أهم الموارد التي يحصل عليها الناس لتحقيق النجاح في الحياة وتحدد مؤشرات التعليم في:
 . مستوى التعليم: يقاس بنسبة الأطفال الذين يصلون إلى الصف الخامس من التعليم الابتدائي،
 . محو الأمية: يقاس بنسبة الكبار المتعلمين في المجتمع.

4. السكن: يعتبر أمر توفير السكن والمأوى المناسب من أهم احتياجات التنمية المستدامة إلا أن العديد من الدول و الكثير من الفئات الاجتماعية، تبقى تعاني من حرمان السكان من أن تجد المأوى المناسب الذي يتوفر على شروط الحياة، وخاصة في المدن الكبيرة التي تتأثر بالوضع الاقتصادي ونسبة نمو السكان والفقر والبطالة وسوء التخطيط العمراني،

وتعد الهجرة من المناطق الريفية إلى المدن، أحد أهم أسباب بروز التجمعات العشوائية للسكان وزيادة نسبة المتشردين الذين يعيشون في ظروف صعبة، وتقاس حالة السكن بمؤشر نسبة مساحات الأبنية لكل شخص.

5. الأمن: يتعلق الأمن في التنمية المستدامة بالأمن الاجتماعي وحماية الناس من المخالفات والجرائم، فلا بد من توفر العدالة و السلام الاجتماعي وكذا الديمقراطية، في ظل وجود نظام متطور وعادل يحمي المواطنين من مختلف الاعتداءات، وفي نفس الوقت يحترم حقوق الأفراد، ولا يوجد ما يحول بين الأمن والديمقراطية. وقد ركزت الأجندة 21 على الجرائم ضد الأطفال والمرأة، وجرائم المخدرات والاستغلال الجنسي، ويتم قياس الأمن الاجتماعي عن طريق حساب الجرائم المرتكبة لكل 100 ألف شخص من سكان البلاد.

6. السكان: كلما زاد معدل النمو السكاني في دولة ما كلما أثر ذلك سلبا على استهلاك الموارد الطبيعية ونسبة التصنيع العشوائي، والنمو الاقتصادي غير المستدام، وبالتالي هناك علاقة عكسية بين التنمية المستدامة وبين النمو السكاني، الذي عادة ما يؤدي إلى الهجرة الداخلية وتشكيل ضغوطات اقتصادية واجتماعية كبيرة على الموارد، وإلى سوء توزيع الدخل وزيادة نسبة الفقر والبطالة، وتعتبر نسبة التزايد هي المؤشر الذي يستخدم لقياس مدى التطور تجاه تخفيض النمو السكاني.

. المؤشرات البيئية:

1. الغلاف الجوي: يتكون الغلاف الجوي من عدة قضايا بيئية، منها التغير المناخي، وثقب الأوزون ونوعية الهواء، ولهذه القضايا تأثيرات مباشرة على صحة الإنسان وتوازن النظام البيئي. بعض هذه التأثيرات غير قابلة للإصلاح والتراجع، وقد اهتمت الأجندة 21 بمشاكل الغلاف الجوي وقدمت العديد من التوصيات، وتم إقرار الكثير من المعاهدات والاتفاقيات الدولية والإقليمية لحماية المناخ والحد من ظاهرة الاحتباس الحراري واستعمال التقنيات البيئية، لتقليل الانبعاثات السامة والملوثات الغازية وتحسين نوعية الهواء.

وتتلخص مؤشرات قياس الاستدامة للغلاف الجوي:

. التغير المناخي: يتم قياسه من خلال تحديد انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

. ضعف طبقة الأوزون: يتم قياسه عن طريق مدى استعمال المواد المؤدية إلى تآكل

طبقة الأوزون.

. نوعية الهواء: يتم قياسها عن طريق تركيز ملوثات الهواء في محيط المدن⁽²⁰⁾.

2. الأراضي: هناك علاقة هامة بين الأراضي والتنمية المستدامة، فالأرض إلى جانب بنيتها الفيزيائية، تتكون أيضا من الموارد الطبيعية والمياه والكائنات الحية التي تعيش عليها. إن طرق ووسائل استخدام الأراضي هي التي تتحكم في تحديد مدى التزام الدول بالتنمية المستدامة، وتطبيق مقتضياتها، وقد أقرت الأجندة 21 ضرورة استخدام منهج متكامل الإدارة الأنظمة البيئية والأراضي، يأخذ في الاعتبار قدرة الأراضي على دفع عملية التنمية، وعدم استنزاف الموارد الطبيعية وحماية الأراضي من التلوث والتدهور والتصحر. وتتحدد مؤشرات استخدام الأراضي في:

أ. الزراعة: يتم قياسها عن طريق مقارنة المساحة المزروعة بالمساحة الكلية و استخدام المخصبات الزراعية و المبيدات.

ب. الغابات: تقاس بمساحة الغابات مقارنة بالمساحة الكلية للأرض، ومعدل قطع الأشجار.

د. التصحر: يقاس من خلال حساب نسبة الأرض المتأثرة بالتصحر بمساحة الأرض الكلية. هـ. التحضر: يقاس بمساحة الأراضي المستخدمة لتوطين السكان بصفة دائمة أو مؤقتة. 3. البحار والمحيطات والمناطق الساحلية: تشكل البحار نسبة 70 % من مساحة الكرة الأرضية ومنه فإن المحافظة على هذه المساحات الشاسعة بطريقة مستدامة بيئيا يعد تحديا يواجه البشر، بسبب تعقد الأنظمة البيئية للمحيطات و البحار ، نظرا لمحدودية اكتشافها من قبل الإنسان ويتركز ثلث سكان الكرة الأرضية في المناطق الساحلية حيث تتأثر أوضاعهم المعيشية والبيئية والاقتصادية والاجتماعية بالبحار وطبيعة الحياة على ضفافها وتواجه البحار والمحيطات والأنظمة البحرية⁽²¹⁾، عدة مشاكل بيئية منها التلوث، وتراجع الإنتاجية البحرية لمصائد الأسماك، وتلوث نوعية مياه البحر، وتتمثل المؤشرات المستخدمة لقياس استدامة المناطق الساحلية في:

. المناطق الساحلية: تقاس بقياس الطحالب في المياه الساحلية، ونسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الساحلية.

. مصائد الأسماك : تقاس بوزن الصيد السنوي للأنواع التجارية الرئيسية.

4. المياه العذبة: تعتبر المياه أساس الحياة، والأكثر أهمية في عملية التنمية وهي تتعرض للاستنزاف باستمرار والتلوث، ومصادر المياه في تناقص دائم، كما أصبحت أنظمة المياه العذبة من أنهار وبحيرات ووديان أكثر الأنظمة البيئية هشاشة وتعرضا لتأثيرات الإنسان

السلبية، لذا فإن إدارة المياه العذبة بنظام مستدام بيئيا، صار من التحديات والمصاعب التي تواجه كل دول العالم، خاصة في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا. وعليه أصبح من الضروري تخصيص المياه العذبة للاستعمال بشكل متوازن لأغراض الشرب والتنمية، كما أن حماية الأنظمة البيئية بات مسألة تزداد تعقيدا وصعوبة، وهي من أخطر معوقات التنمية المستدامة في العالم في السنوات القادمة، ويتم قياس التنمية المستدامة في مجال المياه العذبة بمؤشرين رئيسيين هما:

نوعية المياه: وتقاس نوعية المياه بتركيز الأكسجين المذاب عضويا ونسبة البكتيريا المعوية في المياه.

كمية المياه: تقاس من خلال حساب نسبة كمية المياه السطحية والجوفية التي يتم ضخها واستنزافها سنويا مقارنة بكمية المياه الكلية.

5. التنوع الحيوي: يتعلق التنوع الحيوي بحماية الحيوانات والنباتات البرية وإنشاء المحميات، والذي كثيرا ما يصطدم مع التقدم الاقتصادي، ويعتبر التنوع الحيوي من أهم عناصر التنمية المستدامة، وحماية هذا التنوع يعد واجبا ومن أساسيات تأمين التنمية المستدامة، وقد تم الإقرار بالترابط بين التنمية والبيئة.

إن حماية التنوع الحيوي والاستخدام المستدام لعناصره وكذا الموارد المتجددة⁽²²⁾، يعتبر من شروط الاستدامة البيئية والتنمية، وتتمارس الأنظمة البيئية دورا حيويا في حماية البيئة واستقرار المناخ وللمحافظة على التنوع الحيوي لأبد من الاستخدام للموارد الطبيعية، من كائنات حية وحيوانات ونباتات وأسماء من أجل تلبية حاجات الإنسان دون التأثير سلبا على الموارد الطبيعية وتوازنها، ويتم قياس التنوع الحيوي من خلال المؤشرين التاليين:

الأنظمة البيئية ويتم قياسها بحساب نسبة مساحة المناطق المحمية مقارنة بالمساحة الكلية ومساحة الأنظمة البيئية الحساسة.

مؤشر الأنواع ويتم قياسها بحساب نسبة الكائنات الحية المهددة بالانقراض.

المؤشرات الاقتصادية⁽²³⁾:

1. البنية الاقتصادية: تقوم التحليلات الاقتصادية في الاقتصاد الرأسمالي خاصة في الوقت الراهن، على المؤشرات المتعلقة بالنمو الاقتصادي Growth الذي يعكس درجة النشاط الرأسمالي، ومعدل الدخل الفردي والقدرة الشرائية ضمن موازين السوق، إلا أن هذه

المؤشرات الاقتصادية لا توضح وضعية التباين الاقتصادي في توزيع الثروات أو مصادر الدخل، ولا تبين هذه أيضا مقدار ما يتم استنزافه من الموارد الطبيعية التي تستخدم، في عملية الإنتاج، وبناءا عليه برز مؤشر الاستدامة لهذه الموارد وعلاقته بالتنمية، وتلعب التنمية المستدامة دورا بارزا في قياس مدى التأثير السلبي للسياسات الاقتصادية على الموارد الطبيعية.

إن معدلات النمو الكبيرة التي تسجل على صعيد اقتصاديات بعض الدول المتقدمة من خلال ارتفاع معدلات الاستهلاك، تركز في الحقيقة على التدهور البيئي واستنزاف موارد الطبيعة، وبالتالي لابد من وجود مؤشرات اقتصادية لقياس التنمية المستدامة للدولة تتمثل في:

الأداء الاقتصادي: ويمكن قياسه من خلال معدل الدخل الفردي ونسبة الاستثمار في معدل الدخل الوطني.

التجارة: يقاس بالميزان التجاري ما بين السلع والخدمات.

الوضعية المالية: تقاس عن طريق قيمة الدين مقابل الناتج الوطني الإجمالي، وكذا نسبة

المساعدات الخارجية التي يتم الحصول عليها مقارنة بالناتج الوطني الإجمالي.

2. أنماط الإنتاج والاستهلاك: تقوم التنمية المستدامة في الأصل على القضية الأساسية للإنتاج والاستهلاك، بالنظر إلى سيادة النزعة الاستهلاكية في دول الشمال واعتماد أنماط الإنتاج غير المستدام، التي تستنزف الموارد الطبيعية في العالم بأكمله، ولا يختلف الباحثون في مجال التنمية والبيئة في أن قدرات الطبيعة محدودة على الكرة الأرضية، ولا تستطيع الصمود أمام التعداد السكاني للعالم اليوم، ولا يمكن أن تبقى متوفرة للأجيال القادمة، وتقع هذه المسؤولية على عاتق الدول المتقدمة الصناعية، التي تتسبب في استنزاف الموارد الطبيعية من خلال اتساع وتنوع الإنتاج الصناعي المكثف، وتعدد العادات الاستهلاكية المبالغ فيها.

في المقابل تعاني دول الجنوب صعوبات كبيرة جدا في سبيل تأمين الاحتياجات الاستهلاكية لسكانها، وتتمثل مؤشرات الأنماط الإنتاجية والاستهلاكية في التنمية المستدامة فيما يلي:

استهلاك المادة: وتقاس بمدى كثافة استخدام المواد الخام الطبيعية في الإنتاج.

استخدام الطاقة: وتقاس عن طريق حساب الاستهلاك السنوي للطاقة لكل فرد، إلى نسبة

الطاقة المتجددة من الاستهلاك السنوي، وكثافة استخدام الطاقة.
 . إنتاج وإدارة النفايات: وتقاس بكمية إصدار النفايات الصناعية والمنزلية والنفايات الخطيرة، والنفايات المشعة وإعادة رسكلة النفايات.
 . النقل والمواصلات: وتقاس بالمسافة التي يتم قطعها سنويا لكل فرد مقارنة بنوع المواصلات (سيارة خاصة، طائرة، مواصلات عامة، ودرجات الهوائية... الخ).

لقد أصبحت مؤشرات التنمية المستدامة، عبارة عن مقاييس هامة لقياس مدى استدامة الجوانب البيئية والاجتماعية واقتصادية لفائدة الإنسان، دون استنزاف وتخريب الموارد الطبيعية البيئية على حد سواء، بما يضمن للأجيال القادمة حقوقها في الاستفادة من هذه الموارد، إذ أن اللائمة أصبحت توجه للدول الصناعية التي لا تراعي شروط الاستدامة في استخدامها للموارد الطبيعية والمتنوع في أنماط الاستهلاك، مما يؤثر سلبا على البيئة ويؤدي إلى تلوثها بما تصدره صناعاتها من انبعاثات ملوثة، بينما الدول النامية تبقى رهينة تخلف بنيتها الاقتصادية وافتقارها إلى القدرات الصناعية والتقنية، كما أنها لا تملك القدرات اللازمة لحماية بيئتها من التأثيرات الخارجية.

ولا يمكن حصر مقاييس التنمية المستدامة فيما سبق ذكره من مؤشرات، وإنما نسجل وجود آراء أخرى حول تحديد مقاييس مختلف عن تلك المؤشرات، ويدخل هنا عاملي الزمان والمكان.

. المقاييس الزمنية والمكانية:

إن المقاييس تحاول الإجابة عن السؤال المتعلق بما الذي نرغب في صيانتها واستدامتها؟ وخلال أي فترة زمنية وفي أي منطقة جغرافية من العالم؟

فالمقياس الزماني يمكن أن يكون قصير نسبيا من منظور بيولوجي، لكنه يكون طويلا بالمقارنة مع عمر الإنسان، فهو يتراوح ما بين مئات السنين وألف سنة، كما أقر ذلك «دالي Daly وأهرليتشى Ehrlich» عند دراستهما للسكان والاستدامة ومقدرة الأرض على التحمل⁽²⁴⁾.

أما المقياس المكاني في ظل التقانة الراهنة على مساحة كوكبنا، فيقتصر على المستوى القاري أو مستوى الوحدات الجغرافية أقل مساحة أحيانا، أو على أنماط المناظر الطبيعية في أحيان أخرى، ويعتمد المقياس المكاني على العمليات البيئية والإيكولوجية المفيدة، فمراجعة الآثار المصاحبة لتركيز الأوزون أو الملوثات الأخرى على الغابات أو على النظم

الإيكولوجية الزراعية، سيكون له أثر مكاني واسع النطاق، ويعتمد ذلك على:

1. مراقبة التنمية المستدامة إيكولوجيا: من الواجب توافر مقاييس كمية دقيقة أيضا للاستدامة الإيكولوجية أو لصحة النظام البيئي، لكي تظل الاستدامة البيئية عنصرا متوازنا بدرجة معقولة ضمن ثلاث مجالات^(*)، بحيث يمكن التوصل إلى الحلول اللازمة لعملية التنمية.

ويعد برنامج المراقبة والتقييم البيئي، وهو برنامج تشارك فيه أكثر من وكالة وهيئة علمية وتشرف عليه وكالة الحماية البيئية الأمريكية، أحد المحاولات الرامية إلى تقييم ومراقبة الاستدامة النسبية للتنمية وصحة الموارد الإيكولوجية الأمريكية.

2. برنامج المراقبة والتقييم البيئي: يقوم هذا البرنامج بمتابعة حالة الموارد الإيكولوجية في الولايات المتحدة، ويركز على الاستدامة الإيكولوجية، انطلق هذا البرنامج سنة 1989، لإيجاد إجابة للأسئلة المتعلقة بمدى نجاح السياسات البيئية، وماهية السياسات الجديدة التي تحتاجها؟

للإجابة على هذين السؤالين لابد من فهم خطورة المشكلات البيئية، وذلك عن طريق تصميم برنامج المراقبة و التقييم البيئي، لجمع المعلومات ذات الصلة لمساعدة صانعي القرار على تحديد كيفية توزيع الموارد المحدودة بين مختلف المشكلات البيئية، وتتم عملية المراقبة عن طريق وضع مجموعة من المؤشرات لوصف حالة الموارد الإيكولوجية، وتوفير معلومات إحصائية بشأن مختلف الأقاليم، ثم يتم وضع المعلومات التي تم جمعها على مستويات صغيرة لإدراجها ضمن عمليات تقييم على المستوى الإقليمي والمحلي⁽²⁵⁾، بالإضافة إلى دراسة الظروف المحلية في سياق جغرافي أكبر، وتعرض هذه المعلومات على مديري الموارد وصناع القرار.

إن البرنامج الأمريكي يعد من البرامج الحديثة التي تعتمد على أبحاث ومفاهيم وأفكار مستقاة من مشروعات التقييم السابقة واستنادا إلى العلوم البيئية، وحاجات صناع القرار وغيرهم من المستفيدين من البرنامج، ويلعب التقييم دورا رئيسيا في برنامج المراقبة والتقييم البيئي حيث تتم دراسة مناهج جديدة ومبتكرة، لتحديد الظروف الحالية وتقييم المتغيرات المستقبلية التي تطرأ على الموارد الإيكولوجية.

3. عنصر الأرض في برنامج المراقبة والتقييم البيئي: تعتبر العناصر الأرضية هي محور الاستمرارية والاستدامة، لذا فهي تحتاج إلى برنامج شامل متكامل لمراقبة الأوضاع و

تقويمها، وأصبح محور اهتمام برنامج المراقبة والتقويم البيئي في الوقت الراهن هو تطوير مؤشرات المراقبة، وتقويم وإعداد تقارير بشأن الحالة الإيكولوجية للموارد الأرضية، وتوفير النتائج المترتبة على ذلك معلومات تقويم متكاملة على المستويين الإقليمي والوطني، وعند تصميم البرنامج الأرضي وتنفيذه يتم الاسترشاد بالمبادئ التالية:

. التركيز على الدراسات المشتركة بين مجموعة الموارد الأرضية الخاصة بمؤشر التنمية وأساليب التحليل وتقنيات التقويم والمسائل الفنية الأخرى.
تعتمد تقديرات الحالة الإيكولوجية على العينات الاحتمالية.
يتم ربط شبكات قاعدة البيانات والمعلومات الراهنة بشبكة البرنامج الأرضي كلما أمكن تحقيق ذلك.

. تعد خصائص المنظر الطبيعي جزءا لا يتجزأ من حالة الموارد الأرضية⁽²⁶⁾.
تلك هي أهم المقاييس التي أضيفت من طرف الباحثين الأمريكيين، والتي تهتم خاصة بالمشاكل البيئية وتأثيرات النشاط الإنساني على موارد الطبيعة، وكيفية قياس استخدام تلك الموارد للوصول إلى وضع برنامج مراقبة البيئة.
وتجدر الإشارة إلى أن لجنة التنمية المستدامة المنبثقة عن قمة الأرض، أصدرت كتابا حول مؤشرات التنمية المستدامة تضمن حوالي (130) مؤشرا مصنفا في أربع فئات رئيسية، اقتصادية واجتماعية وبيئية ومؤسسية، وقد اعتمد إطار تحليلي تم في سياقه تصنيف المؤشرات إلى ثلاث أنواع رئيسية هي:
مؤشرات القوى الدافعة، وهي تصنف الأنشطة والعمليات والأنماط.
مؤشرات الحالة، وهي تقدم لمحة عن الحالة الراهنة.
مؤشرات الاستجابة، وهي تلخص التدابير المتخذة⁽²⁷⁾.

خامسا. تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة على العالم العربي الإسلامي :

تواجه الدول العربية تحديات متنوعة، بدرجات متفاوتة من دولة إلى أخرى في أبعاد التنمية المستدامة، فعلى الصعيد الاقتصادي، ظل النمو راكدا خلال السنوات الأخيرة، لكنه بدأ في التحسن بفعل تحسن أسعار النفط في السوق الدولية، إلا أن هذا التطور الإيجابي قد لا يستمر على المدى المتوسط أو الطويل، لأن أسعار النفط لا تعرف استقرارا إلا لفترات محدودة، كما أن الصادرات في بعض البلدان ضعيفة وغير متنوعة تعتمد على مورد واحد في أغلب الأحيان، يضاف إلى ذلك تخصيص الموارد الشحيحة لخدمة الدين

بدلاً من تخصيصها لدعم عملية التنمية ويشكل استهلاك الطاقة أيضاً عبئاً ثقيلاً على الحكومة والقطاع الخاص معاً⁽²⁸⁾.

أما على الصعيد الاجتماعي، يشكل الفقر في الكثير من الدول الإسلامية ظاهرة متنامية ذلك أن معدل البطالة مرتفع للغاية، وهي من العوامل الأساسية المؤدية للفقر، ومما يزيد الوضع سوءاً ارتفاع معدل النمو الديموغرافي، حيث يشكل الشباب نسبة كبيرة من السكان، وتشكل المؤشرات الاجتماعية كالحصول على الخدمات، من مياه ومرافق صحية ورعاية صحية وتعليم وتوسع عمراني، درجات متفاوتة بين الدول العربية.

وعلى صعيد نوعية البيئة، يشكل استنزاف الموارد المائية مشكلة رئيسية إذ تعاني بعض البلدان العربية من أزمة حادة في المياه، وإن كان نقص المياه أقل حدة في العراق ولبنان وسوريا، حيث يسجل سقوط الأمطار والتدفق الدائم لمياه الأنهار⁽²⁹⁾، وتؤدي ندرة المياه إلى تقيد النشاط الزراعي في المنطقة العربية الإسلامية وإلى محدودية الأراضي الصالحة للزراعة وزيادة التصحر والجفاف تناقص الغابات والغطاء النباتي.

وتختلف القدرة المؤسسية من دولة عربية إسلامية إلى أخرى، خاصة في مجال الهياكل الأساسية والاتصالات والإلكترونيات والمعلوماتية، حيث نلاحظ وجود تباين كبير بين دول المنطقة، وتبقى الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة كبيرة جداً، وتلعب التقانة (التكنولوجيا) دوراً أساسياً في تعجيل عملية التنمية ودمج مختلف أبعاد التنمية المستدامة. وتبقى الدول العربية الإسلامية تعاني من تخلف كبير في مجال القدرة المؤسسية لبناء أطر التنمية المستدامة.

وسأحاول التطرق إلى تطبيق هذه المؤشرات في بعض البلدان العربية الإسلامية على سبيل المثال لا الحصر، وهذا لمعرفة مدى الاستجابة لتطبيق أبعاد التنمية المستدامة، وما هي المعوقات التي تحول دون الوصول إلى تحقيق مشروعات التنمية المستدامة ولا يسعني المجال لإسقاط كل المؤشرات المذكورة آنفاً، وسأكتفي ببعض منها للتوضيح⁽³⁰⁾:

1. المؤشرات الاقتصادية:

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

يتم تحديد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من خلال تقسيم الناتج المحلي الإجمالي في عام محدد على عدد السكان، ويبين هذا المؤشر النمو الاقتصادي ويقاس مستوى الإنتاج الكلي وحجمه، إلا أنه لا يقيس التنمية المستدامة قياساً كاملاً، بل يمثل

عنصرها هاما لتحديد نوعية الحياة. ويظهر من خلال معالجة البيانات المتعلقة بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وجود تفاوت بين الدول العربية الإسلامية، خاصة دول مجلس التعاون الخليجي، وكما يلاحظ أن الدول النفطية لها أعلى نصيب للفرد من الناتج الإجمالي بفعل المداخيل البترولية، وقد سجل ارتفاعا من 2096 دولار سنة 1995 إلى 2492، إلا أنه مازال منخفضا مقارنة مع 7804 دولار على المستوى العالمي، و4054 دولار على صعيد الدول النامية، وهو ينخفض تارة ثم يعود إلى الارتفاع بسبب ارتفاع أسعار النفط من جديد وهذا ما ينطبق على كل من الإمارات العربية المتحدة، البحرين، المملكة السعودية، قطر، الكويت، الجزائر وعمان⁽³¹⁾.

الاستثمار الإجمالي الثابت كنسبة مؤيدة إلى الناتج المحلي الإجمالي :

يتحدد الاستثمار الإجمالي الثابت بما يعرف بالإنفاق على الإضافات إلى الأصول الثابتة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ، وهذا المؤشر يقيس نسبة الاستثمارات إلى الناتج الإجمالي. ويلاحظ أن هذا المؤشر انخفض من 21.9% سنة 1990 إلى 20.5% سنة 2003 وحققت قطر أعلى نسبة 31.5% وتلتها الجزائر 29.8% خلال سنة 2003 بينما النسبة الأدنى في نفس السنة من نصيب الكويت تقدر بـ 8.7%، وهذا خلال نفس السنة.

مجموع الدين الخارجي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي:

تحسب نسبة مجموع الدين الخارجي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، ويستخدم هذا المؤشر لحساب درجة مديونية الدول ويساعد على تقييم قدراتها على تحمل عبء الديون.

يربط هذا المؤشر الديون بقاعدة الموارد، وقصد معرفة قدرة البلد على نقل الموارد إلى إنتاج الصادرات بغية الوصول إلى زيادة القدرة على التسديد، ويلاحظ أن الدين الخارجي للدول العربية انخفض من 81% سنة 1990 إلى 47% سنة 2003 ويتفاوت هذا المؤشر من دولة إلى أخرى، فهو ما بين 178.2% في موريتانيا إلى 17.2% في سلطنة عمان وكانت بعض الدول كالعراق تتميز بوجود أكبر قدر من الالتزامات المستحقة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، كما كانت الالتزامات المستحقة حسب الجدول لكل من الأردن، سورية واليمن أكبر من الناتج المحلي الإجمالي، مما أدى باليمن إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من أجل مراجعة هذه الديون، كسائر الدول الفقيرة شديدة المديونية والتي تسعى إلى تخفيض الدين الخارجي.

المساعدات التنموية المتلقاة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي :

تشمل المساعدة الإنمائية المنح والقروض التي يقدمها القطاع الرسمي إلى بعض الدول من أجل النهوض بالتنمية والخدمات الاجتماعية بشروط مخففة، ويستعمل هذا المؤشر لقياس مستويات المساعدة الميسرة الشروط، التي تهدف إلى النهوض بالتنمية والخدمات الاجتماعية.

وقد انخفض هذا المؤشر 2.7% سنة 1990 إلى 0.8% سنة 2002، من خلال الجدول نلاحظ أن أكبر قدر من المساعدات التنموية خلال الفترة مابين 1991.1997 تحصلت عليه مصر، ومن حيث نسبة المساعدات المئوية إلى الناتج القومي الإجمالي، كان الأردن يتصدر القائمة في عام 1991 واليمن في 1997.

2. المؤشرات الاجتماعية:

مؤشر الفقر البشري: ومؤشر مركب يشمل ثلاث أبعاد بالنظر إلى البلدان النامية وهي: حياة طويلة صحية، المعرفة ، توافر الوسائل الاقتصادية، ويقاس بالنسبة المئوية من الناس الذين لا يمكنهم الانتفاع بالخدمات الصحية و المياه العذبة و نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من الوزن الناقص.

نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر: يستعمل هذا المؤشر لقياس نسبة السكان المئوية الذين يعيشون دون خط الفقر، وهو يختلف من بلد إلى آخر ويستند إلى تقديرات مستمدة من مستوى معيشة الأسر، والبيانات المتعلقة بالفقر في العالم العربي الإسلامي غير متوفرة بشكل كاف، وبناءا على تقرير برنامج الأمم المتحدة حول التنمية البشرية لعام 2004 يحتل العراق المرتبة الأخيرة بين الدول العربية الإسلامية المرتبة حسب درجة الفقر فيها.

معدل البطالة: معدل البطالة هو نسبة الأشخاص العاطلين عن العمل إلى مجموع القوى العاملة، وهذا المؤشر يخص جميع أفراد القوة العاملة الذين ليسوا موظفين يتقاضون مرتبا أو عمل خواص وتعتبر البطالة في الدول العربية من أكبر المعدلات الموجودة حسب مختلف الدراسات، وهي مصدر قلق دائم لأن معدلات البطالة الفعلية أكبر من الأرقام الرسمية المصرح بها، ذلك أن معدل النمو السكاني مرتفع نسبيا وتغلب فئة الشباب على طبيعة التركيبة السكانية، ومنه فإن القوى العاملة في تنامي سريع، وتشير التقديرات إلى أن مجموع القوى العاملة وصل إلى 78 مليون عام 2005 و إلى 97 مليون بحلول 2010⁽³²⁾.

معدل النمو السكاني: يعرف معدل النمو السكاني بمتوسط المعدل السنوي للتغير في حجم السكان، ويقاس هذا المؤشر معدل النمو السكاني خلال سنة، ويعبر عنه كنسبة مئوية. نلاحظ أن متوسط المعدل السنوي للنمو السكاني في المنطقة العربية الإسلامية يبلغ 2.9% بين سنتي 1995 و2003، ويشمل هذا المعدل دولة فلسطين التي يقدر معدلها خلال نفس الفترة بـ 6.6%، وتشير التقديرات الخاصة بسنة 2002 إلى أن المعدل السنوي للنمو السكاني زاد في اليمن وعمان والكويت والمملكة العربية السعودية، بينما بقي ثابتا تقريبا في كل من سورية ولبنان وانخفض في البحرين ومصر والعراق والأردن وقطر والإمارات العربية المتحدة.

3. المؤشرات البيئية:

الموارد المائية: إن استدامة المياه تعني نسبة كمية المياه المستخدمة إلى مجموع الكمية الموجودة والمتجددة، وهذا المؤشر يشير إلى حجم ونمط استخدام المياه، فالمعدل السنوي لنصيب الفرد العربي من المياه المتاحة يقدر بـ 860 متر مكعب مقابل 7700 متر مكعب على مستوى العالم.

نلاحظ أن المياه لا تستخدم بصورة تتيح استدامتها في كل من البحرين والكويت وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وفلسطين والأردن، ففي عام 1998 بلغت كمية المياه المستخدمة خمسة أضعاف الموارد المتجددة في قطر، وقارب حسب الدراسات المتوفرة سبعة أضعاف سنة 2000 في الإمارات العربية المتحدة.

نصيب الفرد من الأراضي الصالحة للزراعة: تشمل الأراضي الصالحة للزراعة الأراضي المزروعة بمحاصيل مؤقتة والمروج المخصصة للرعي، والأراضي المستخدمة كبساتين تجارية وكذا الأراضي المراحة والمتروكة مؤقتا بدون زراعة، وهذا المؤشر يبين مساحة الأراضي المتاحة لإنتاج المحاصيل وتقاس بالمتر المربع كنصيب للفرد، ويتجه نصيب الفرد من الأراضي الصالحة للزراعة في العالم العربي الإسلامي بوجه عام نحو الانخفاض، ففي سنة 2002 كان نصيب الفرد من الأراضي الصالحة للزراعة في الوطن العربي يقدر بـ 0.23 هكتار للفرد ويعتبر السودان هو الأعلى بين البلدان العربية، حيث يبلغ 5200 مترا مربعا أما في سورية فكان يبلغ 3071 مترا مربعا، وهذه النسبة آخذة في التناقص بفعل النمو السكاني، وستظل آفاق الزراعة في المستقبل غامضة إذ لم يتم تدارك هذه الوضعية.

الغابات و الأراضي المصابة بالتصحّر: إن التغير في مساحة الغابات و الأراضي المصابة

بالتصحر، هو التغير الذي يحصل مع مرور الوقت في مساحتها كنسبة مئوية من المساحة الإجمالية للبلد، ويسجل على العالم العربي الإسلامي أن أراضيه معرضة للتصحر باستمرار باعتباره يقع في مناطق من الصحراء الإفريقية والآسيوية، مما يجعله دوما معرضا للتصحر، كما أن الغطاء النباتي أخذ في التآكل بفعل عوامل إنسانية وطبيعية وكذا ضعف تدخل الإنسان لصيانة الغطاء النباتي وتنميته، حيث كان يشكل سنة 1995 نسبة 6.42 % من إجمالي مساحة الوطن العربي ثم أصبحت تشكل 6.06% سنة 2002 ، وقد أمكن للأردن من زيادة غطاءه النباتي بنسبة 40% خلال سنة 1991 ثم المملكة العربية السعودية بزيادة قدرها 20% ، بينما تغطي الصحاري كل مساحة البحرين وقطر والكويت و الإمارات العربية المتحدة وجزءا كبيرا من الأردن و عمان و المملكة العربية السعودية واليمن و ليبيا والجزائر وموريتانيا.

4. المؤشرات المؤسسية :

. الحصول على المعلومات بالوسائل الإلكترونية: ونعني بذلك المشتركون في الأنترنت والوسائط والحواسيب الشخصية، ويعرف عدد المشتركين في الانترنت لكل 1000 شخص وعدد الحواسيب الشخصية لكل 1000 شخص.

لقد بلغ هذا المؤشر أقل من نصف المستوى العالمي البالغ 99.2 وتتفاوت الدول العربية فيما بينها في هذا المؤشر فهناك دول مثل الإمارات العربية المتحدة بـ 367.3 و البحرين بـ 247.4 نجد دول أخرى بعيدة عن هذه النسب كالسودان واليمن وسورية، وهناك دول عربية الإسلامية أخرى لم تذكر في الجدول إلا أنها خطت خطوات معتبرة في مجال الإلكترونيات، كالإنترنت واستخدام الحواسيب كتونس التي تشهد نهضة كبيرة في هذا المجال إضافة إلى المغرب والجزائر، ودولة الإمارات العربية المتحدة وبروناي، وتعد ماليزيا أكبر الدول من حيث عدد المشتركين في الانترنت و مستخدميه، إذ بلغ 345 مشترك لكل 1000 نسمة. الحصول على وسائل الاتصال: تقاس بعدد خطوط الهاتف الرئيسية لكل 1000 نسمة، و يعتبر هذا المؤشر أهم مقياس لدرجة تطور الاتصالات السلكية واللاسلكية في أي بلد.

سجل في عمان سنة 1997 وجود أكبر عدد من أجهزة التلفاز لكل 1000 نسمة بينما كان الأردن أدنى عدد منها بـ 43 جهازا، بينما كان لدى لبنان أكبر عدد من أجهزة الراديو بعدد 892 في عام 1997، وذلك بسبب سهولة الحصول على هذه الأجهزة ، خاصة أثناء الحرب الأهلية ، أما في تركيا فقد بلغ 423 جهاز لكل 1000 نسمة سنة 2005، أما خطوط الهاتف

فقد كان للإمارات العربية المتحدة أكبر عدد من خطوط الهاتف لكل 1000 نسمة بـ 342 سنة 2002 ويبقى المعدل العربي لخطوط الهاتف أدنى من المعدل العام⁽³³⁾.

. العلم و التقنية: يتعلق الأمر بالعلماء والمهندسون والباحثون في مجال البحث والتطوير، يحسب عدد العلماء والمهندسين العاملين في مجال البحث العلمي لكل مليون نسمة والإنفاق على البحث العلمي كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي، هذا المؤشرين حجم الموارد المخصصة للبحث العلمي بما في ذلك الموارد.

يشكل البحث العلمي واعتماد التقنيات الجديدة عاملين رئيسيين من العوامل المحدد للنمو والاستدامة، ولقد توصل البنك الدولي إلى أن المعارف العلمية و التقنية تساعد على تحسين ورفع مستويات المعيشة، وتؤدي إلى تخفيف حدة الفقر في البلدان النامية، وعليه لابد من الاهتمام بالمعارف و المعلومات لتسريع عملية التنمية.

ويلاحظ أن البلدان العربية الإسلامية لا تأخذ بنظم العلم والتقانة إلا نادرا، ولا توفر لها أسباب التطور والنجاح بالإضافة، إلا أنها لا تأخذ بعملية وضع الاستراتيجيات بغية انتهاز سياسة شاملة، والواقع يكشف مدى ابتعاد الدول العربية الإسلامية عن الأخذ بزماء تشجيع البحث العلمي، بالرغم من أن الوثائق الرسمية في كل من سوريا و الأردن ولبنان والمملكة العربية السعودية ومصر تدعو إلى مستوى عالي من الالتزام بالبحث العلمي وتنمية الموارد البشرية، غير أنه لم تتخذ تدابير لتجسيد ذلك على الواقع ولو على مستوى القطاع الخاص، لاسيما الصناعات الصغيرة و المتوسطة على تحسين الإنتاجية.

إن الدول العربية الإسلامية تخصص مبالغ ضئيلة للبحث العلمي، وحتى في أحسن الحالات مثل الأردن، لا تمثل نسبة الإنفاق على البحث العلمي إلى الناتج المحلي سوى عشر ما ينفقه أي بلد متقدم، و نفس المستوى من السوء ينطبق على تنمية الموارد البشرية، فنسبة الباحثين والمهندسين العاملين في ميدان البحث العلمي لكل مليون نسمة، لا تتعدى في بعض الأحيان نسبة واحد في المائة مما هي عليه في البلدان المتقدمة، وتلعب الحكومات دورا هاما في اعتماد سياسات تشجع الابتكار التقني حسب البنك الدولي، وينبغي للحكومات تهيئة بيئة تنظيمية تشجع الابتكار والتطور.

5. النظام الإيكولوجي للمياه العذبة :

تعتبر المياه الصالحة للشرب أهم النظم الإيكولوجية، إذ لا يمكن لأي من الكائنات أن تحي دون ماء، ووفقا صدر عن الأمم المتحدة عن حالة الأرض، تضاعف الاستهلاك البشري

للمياه ستة أضعاف خلال القرن الماضي، أي زيادة ما يقارب ضعفي معدل النمو السكاني و يتأثر توفر المياه بمعدل النمو السكاني وهو وثيق الصلة بالتحضر وموارد الأراضي والإنتاج الزراعي، وموارد الأراضي والإنتاج الزراعي، إلا أن معظم الدول العربية الإسلامية تعاني من نقص المياه إلى حد التآزم، خاصة وأن بعضها يتقاسم نفس مصدر المياه، مما أدى إلى نشوب نزاعات حول تسوية مشكل المياه، وزادت التوترات السياسية في المنطقة من تعقيد هذا الأمر كوجود الكيان الصهيوني في قلب الوطن العربي، وتأثيرات ذلك على بلدان المنطقة . ويؤكد جدول أعمال القرن 21 أن أهمية الإدارة الكلية للمياه العذبة باعتبارها موردا محدودا معرضا للتأثر، و يقر أيضا بضرورة حماية الموارد المائية وبأن الإدارة المتكاملة لموارد المياه تقوم على إدراك أن الماء يشكل جزءا لا يتجزأ من النظام الإيكولوجي، وموردا طبيعيا وسلعة اجتماعية واقتصادية تحدد طبيعة استخدامها على أساس نوعيتها وكميتها⁽³⁴⁾. إن تزايد الطلب على المياه والتنافس عليها وانخفاض كمياتها، يحتم على واضعي السياسات في المنطقة إعادة النظر في طريقة إدارة الموارد المائية، وإلا فسيتعذر تحقيق هدف التنمية المستدامة، ويلاحظ أن القطاع الزراعي في الوطن العربي الإسلامي يستخدم النصيب الأكبر من الموارد المائية، إذ يبلغ في بعض الأحيان 90% في حين أن متوسط حصة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي لا يتجاوز نسبة 8 %، وهذا التوزيع لا يوفر أسباب البقاء الاقتصادي .

إن عددا قليلا من الدول العربية قام بتنفيذ برامج لإدارة إمدادات المياه⁽³⁵⁾، وتركز برنامج الأردن والبحرين على تحسين النظم المائية، فيما ركزت دول مجلس التعاون الخليجي على برامج توفير المياه من أجل التغذية الاصطناعية و التحلية. وأدى عدم وجود تسعيرة للمياه مضبوطة إلى إساءة استخدام الموارد المائية، ولم يتم لحد الآن في الدول العربية الإسلامية وضع استراتيجية للمياه تشمل عاملي العرض والطلب في نهج متكامل.

وبالرغم من واقع التنمية المستدامة، إلا إن بعض الدول العربية الإسلامية حققت قفزة نوعية، على غرار دولة ماليزيا، ودولة إيران، ويبقى أن نشير إلى أن الدول العربية الإسلامية مازالت تراوح مكانها في مجال التنمية المستدامة ولم تنطلق بعد في تجسيد البرامج، خاصة تلك الواردة في جدول الأعمال القرن 21، بل مازالت تنميها الاقتصادية تعاني من الشلل و التدهور بسبب النقص في الموارد والإمكانيات و انعدام التقانة وعدم وضوح السياسات المنتهجة من قبل الحكومات في المجال الاقتصادي.

الخاتمة :

نستنتج أن مشكلة التنمية المستدامة هي مشكلة علمية، انطلاقا من تحديد معالم هذا المفهوم الذي يبقى دون ضبط أو تعريف، بسبب تضارب الرؤى والأهداف المبتغاة من وراء التنمية المستدامة، وكذا احتياجات الدول، كل حسب موقعه واستراتيجيته ودرجة تقدمه، فالدول النامية لها منظورها المستقل والدول المتقدمة لها منظورها الخاص لهذا المفهوم أيضا، لأن الاعتقاد السائد لدى كل مجموعة، أن تحديد المفهوم وتطويره يترتب عليه التزامات من دولة تجاه أخرى خاصة من الدول المتقدمة إزاء الدول المتخلفة.

لقد عرفت التنمية المستدامة لأول مرة من قبل تقرير لجنة برونتلاند بأنها التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار حاجات المجتمع الراهنة بدون المساس بقدرية الأجيال القادمة على الوفاء باحتياجاتها، ويشير مصطلح التنمية المستدامة إلى مجموعة من القضايا المختلفة، تقتضي وجود منهج متعدد الجوانب لإدارة الاقتصاد والبيئة والاهتمامات البشرية والقدرة المؤسسية، وتحتاج السياسات الملائمة للتنمية المستدامة وجوب توفر المعلومات اللازمة لاتخاذ الإجراءات المناسبة لإرسائها.

ظهر مفهوم التنمية المستدامة كإطار لنشاط مؤتمر قمة الأرض المنعقد في ريودي جانيرو بالبرازيل سنة 1992، والذي خصص لدراسة مشكلة البيئة وتأثيرات الإنسان عليها من خلال نشاطه الاقتصادي، ومن هنا برزت وثيقة الأجندة 21 والتي تحدد المعايير الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لكيفية تحقيق التنمية المستدامة، كبديل تنموي للإنسان ليتمكن من مواجهة تحديات واحتياجات القرن الحادي والعشرين.

يلاحظ أن للتنمية المستدامة أبعاد تمتد لتحقيقها كما أنها طرق لقياسها وقياس مدى تطبيقها فقد شملت عدة جوانب وأبعاد، كالبعد الاقتصادي، حيث أن النظام المستدام اقتصاديا هو النظام الذي يتمكن من إنتاج السلع والخدمات بشكل مستدام، وأن يحافظ على مستوى معين قابل للإدارة والتسيير أما البعد الاجتماعي، فيتعلق بتحقيق العدالة في التوزيع وتوفير الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم لفائدة مستحقيها، والمساواة في الحقوق الاجتماعية والمشاركة السياسية والشعبية.

الهوامش:

- (1) - الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، « تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في بلدان الاسكوا: تحليل النتائج»، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك، 2001، ص 4.
- (2) - تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية « مستقبلنا المشترك »، منشورات الأمم المتحدة، سنة 1987.
- (3) - باتر محمد علي وردوم، العالم ليس للبيع، مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، ط 1، عمان: المكتبة الأهلية، 2003، ص 185.
- (4) - باتر محمد علي وادام، المرجع السابق الذكر، ص 186.
- (5) - دوغلاس موسيشت، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة: بهاء شاهي، القاهرة: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، 2000، ص 88.
- (6) - باتر محمد علي وردام، المرجع السابق الذكر، ص 186.
- (7) - صالح عمر فلاحي « التنمية المستدامة بين تراكم رأس المال في الشمال و إتساع الفقر في الجنوب » مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، العدد 03، 2004، ص 6.
- (8) - المرجع نفسه، ص
- (9) - إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، دراسة في مفهوم التنمية و مؤشراتها، ط 1، القاهرة: دار الشروق، 2003، ص 95.
- (*) - تسمى بقمة ريو و هي الإسم المختصر و المشهور لمؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة و التنمية و الذي عقد في ريو دي جينرو في سنة 1992، بدعوة من هيئة الأمم المتحدة، للمزيد من الإيضاح أنظر: — باتر محمد علي وردم، العالم ليس للبيع: مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، الأردن، الأهلية للإنتاج و التوزيع، 2003، ص 195.
- (10) - إبراهيم العيسوي، المرجع السابق الذكر، ص 188.
- (11) - دوغلاس موسيشت، المرجع السابق الذكر، ص 90.
- (12) - باتر محمد علي وردم، المرجع السابق الذكر، ص 198.
- (13) - الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، المرجع السابق الذكر، ص 4.
- (14) - زينب صالح الأشوح، الأطراد و البيئة و مداواة البطالة، القاهرة: دار غريب، 2003، ص 18.
- (15) - باتر محمد علي وردم، المرجع السابق الذكر، ص 190.
- (16) - دوغلاس موسيشت، المرجع السابق الذكر، ص 20.
- (18) - باتر محمد علي وادام، المرجع السابق الذكر، ص 187.
- (19) - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي « توقعات البيئة العالمية 2000 »، ص 113.
- (20) - الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، المرجع السابق الذكر، ص 4.
- (21) - المرجع نفسه، ص 5.
- (22) - باتر محمد علي وردام، المرجع السابق الذكر، ص 212.
- (23) - جانين أبراموفتنز، تقدير خدمات الطبيعة، أوضاع العالم 1997، ترجمة: علي حسين حجاج،

- عمان: دار الأهلية، 1998، ص 130 .
- (24) – آن ماكجن، التخطيط لمسار جديد للمحيطات ، أوضاع العالم 1999 ، ترجمة: فؤاد سروجي ، عمان: الدار الأهلية 2002 ، ص 32.
- (*) — تتحقق التنمية المستدامة من خلال التقاء العناصر الثلاثة الرئيسية التي تشمل وجهات نظر الإيكولوجيين والاقتصاديين وعلماء الاجتماع.
- (25) – دوغلاس موسشيب، المرجع السابق الذكر، ص 78.
- (26) – باتر محمد علي وردام، المرجع السابق الذكر، ص 218.
- (27) — دوغلاس موسشيت، المرجع السابق الذكر، ص 78.
- (28) — نوزاد عبد الرحمن إلهيتي، «التنمية المستدامة في المنطقة العربية الحالة الراهنة والتحديات المستقبلية»، مجلة علوم إنسانية، أبو ظبي، السنة الثالثة، العدد 25 ، نوفمبر 2005 ، ص 24.
- (29) — الأمم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، المرجع السابق الذكر، ص 5 .
- (30) — الإسكوا « مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا 1988 — 1999 منشورات الأمم المتحدة، 2001، ص 142 .
- (31) — تشمل مجموعة المؤشرات الأساسية ثلاثة أنواع من المؤشرات ، مؤشرات القوة الدافعة ، مؤشرات الحالة، ومؤشرات الاستجابة، لمزيد من الإطلاع راجع:
- United Nations Commission Sustainable Development , Indicators of Sustainable Development : Framework Methodologies , New York, 1996
- (32) — الأمم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا « مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا
- (33) — الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، المرجع السابق الذكر، ص 123 .
- (34) — الأمم المتحدة ، لجنة التنمية المستدامة ، الدورة الخامسة ، أبريل 1997 .
- (35) — الإسكوا، « مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا ، المرجع السابق الذكر، ص 21.